

# **Parliament review and its scope in Kuwaiti constitution**

**Doctora master law  
Hes nen**

**Faleh Abdalla Ali Elazab**

**Edication :**

**Dr/ uosery El Assar** **Master**  
**Prof faclty law – cairo university**

**Dr/ Gaber Gaad Nassar** **Mosherf**  
**Prof faclty law – cairo university**

**M. Mohamed Maher AboElenen** **Bersonal**  
**Master Magles Eldawla**

**2009**



### استماراة معلومات الرسائلى التى تمت مناقشتها

دكتوراه       ماجستير

#### ٢- بيانات الرسالة :

الكلية/ المعهد : كلية الحقوق - جامعة القاهرة    القسم : القانون العام  
 عنوان الرسالة باللغة العربية : (الرقابة البرلمانية وحدودها فى الدستور الكويتى - دراسة  
 تطبيقية).

#### عنوان الرسالة باللغة الأجنبية :

«Parliament review and its scope in Kuwaiti constitution».

التخصص الدقيق : القانون الدستوري

تاريخ المناقشة : ٢٠٠٨/٩/٢١

#### ٣- بيانات الطالب :

الاسم : فالح عبدالله على العزب	الجنسية : كويتى
العنوان : ١٢ ش نبيل الوقاد - الدقى - جيزة	رقم الفاكس : -----
نوع : ذكر	العنوان : ٣٣٧٤٨٠٠٣٨
تلفون : -----	جهة العمل : وزارة الداخلية - الكويت

البريد الالكتروني : Fale 102@hotmail.com

#### ٤- المشرفون على الرسالة :

الاسم	القسم	الكلية	الجامعة
١- أ.د. جابر جاد نصار	القانون العام	كلية الحقوق	جامعة القاهرة
-٢			
-٣			
-٤			



٥ - مستخلص الرسالة :

٥ - ١ باللغة العربية :

(الكلمات الدالة :

**موضوع الرسالة هو : « الرقابة البرلمانية وحدودها في الدستور الكويتي – دراسة تطبيقية » .**

تعد الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية جوهر الأنظمة الديمقراطية، وهي الحد الفاصل بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الاستبدادية أو الشمولية لأن الرقابة البرلمانية في مجملها هي تفعيل الرقابة الشعبية لتحقيق الصالح العام حتى لا تكون الدولة حكراً على الحكومة أو النظام السياسي القائم.

لذلك حدد المشرع الدستوري في الكويت إطار الرقابة البرلمانية والضمانات الدستورية بقصد ترسیخ الاستقرار السياسي وفق مبدأ فصل السلطات النبی وتعاونهما تحقيقاً للمصلحة العامة.

وقد تبني المشرع الكويتي طريقاً وسطى بين النظامين البرلماني والرئاسي مع انعطافاً لأولهما، حتى لا يفقد نظام الحكم طابعه الشعبي في الرقابة البرلمانية أو يجافي التراث التقليدي في المجتمع الكويتي في مبدأ الشورى والتعقيب على أسلوب الحكم وتصرفات الحاكمين.



٢-٥ باللغة الأجنبية : (Abstract) ( Key Words :

«Parliament review and its scope in Kuwaiti constitution».

The subject of the thesis is from the practical view in order to apply it on realitr researcher finds that thexcomparalive stuclies have not leal to realize the real reasons of the successive crisis among public authorities which delay the constitutional and non comstitutional powers of the parliament the study clarifies that people's partner ship has obig role to take the political clecision relates with the mangement of the kuwait's affaires. Bul the amount of partner ship differs as aresult of suspensionand interuption as a consequence of political crisis between the governing authority and the dominant political authority.

جامعة القاهرة



الإدارة العامة للدراسات العليا  
والبحوث

٦- أهم النتائج التطبيقية التي تم التوصل إليها :  
(لا تزيد عن سطرين لكل منها)

١-٦

أن المشاركة الشعبية لها دوراً في اتخاذ القرار السياسي المتعلق بإدارة شؤون دولة الكويت  
منذ نشأتها.

٢-٦

أن علم السياسة بالنسبة للقانون الدستوري هو بمثابة الجزء المتمم له حيث يساعد على  
فهم الإطار التاريخي والاجتماعي والجغرافي.

٣-٦

الإدراك الصحيح للنظام الديمقراطي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال التناول التفصيلي والتحليلي لهذا النظام.

٤-٦

أن الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية جوهر الأنظمة الديمقراطية وهي الحد الفاصل بين الأنظمة الديمقراطية وأنظمة الاستبداد.

الإدارة العامة للدراسات العليا  
والبحوث



جامعة القاهرة

٧- ما هي الجهات التي يمكن أن تستفيد من هذا البحث :  
(أذكر هذه الجهات مع شرح أهمية البحث لهذه الجهة بما لا يزيد عن أربعة سطور لكل جهة) .

- ١-٧

الجامعة. بحيث تكون مرجع لطلاب الدراسات العليا والباحثين.

-٢-٧

المحاكم الدستورية في مصر والكويت وباقى الدول العربية.

-٣-٧

البرلمان المصرى والكويتى.

-٤-٧

٨- هل توجد علاقة قائمة بحدى هذه الجهات : نعم  لا  في حالة نعم اذكر هذه الجهات :

١-٨

—  
—  
—  
—  
—  
—  
—

٢-٨

الادارة العامة للدراسات العليا  
والبحوث



جامعة القاهرة

٩- هل تافق على التعاون مع جهات مستفيدة من خلال الجامعة :

(لماذا) لا

نعم

أ- لتطبيق البحث :

ب- لاستكمال البحث :

ج- أخرى :

١٠ - هل تم نشر بحوث مستخرجة من الرسالة في مجلات أو مؤتمرات علمية :

(تذكر مع جهة النشر والمكان والتاريخ)

١-١٠ لا يوجد

٢-١٠

٣-١٠

١١ - هل تم سبق التقديم لتسجيل براءات اختراع :

(تذكر مع جهة النشر والمكان والتاريخ)

لا

١٢ - هل تواافق على إعطاء البيانات المذكورة في هذه الاستماراة لجهات أخرى :

لا  نعم

توقيع المشرفين :

توقيع الطالب :

—  
—  
—  
—

التاريخ ٢٠٠٩ / /

وكيل الكلية (المعهد) للدراسات العليا والبحوث :



### استمارة معلومات الرسائلى التى تمت مناقشتها

دكتوراه

X

١ - الدرجة العلمية : ماجستير

٢ - بيانات الرسالة :

الكلية/ المعهد : كلية الحقوق - جامعة القاهرة      القسم : القانون الإداري  
 عنوان الرسالة باللغة العربية : (الطعن في الجزاء التأديبي في الوظيفة العامة في القانون المصري والقانون الكويتي) .

عنوان الرسالة باللغة الأجنبية : Presented to get Master Degree under the title : "Taking an objection to disciplinary Penalty in public job".

التخصص الدقيق : الإداري

تاريخ المناقشة : ٢٠٠٤/١١/٢٤ .

٣ - بيانات الطالب :

النوع : ذكر	الجنسية : كويتي	الاسم : فالح عبد الله على العزب
رقم التليفون : ٠٩٣٣٩٣٣٣		العنوان : سفارة دولة الكويت - الدقى
رقم الفاكس : ----	البريد الإلكتروني : -----	جهة العمل : وزارة الداخلية

٤ - المشرفون على الرسالة :

الجامعة	الكلية	القسم	الاسم
جامعة القاهرة	كلية الحقوق	القانون العام	١- أ.د. محمد حسين عبد العال
جامعة القاهرة	كلية الحقوق	القانون العام	٢- أ.د. جابر جاد نصار
مجلس الدولة			٣- م.د. محمد ماهر أبو العينين



٥ - مستخلص الرسالة :

٥ - ١ باللغة العربية :

(الكلمات الدالة :

**موضوع الرسالة هو : «الطعن في الجزاء التأديبي في الوظيفة العامة» .**

لند تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن النظام التأديبي جزء لا يتجزأ من النظام الوظيفي . لقد سعى المشرعان المصري والكويتي إلى وضع تنظيم السلطة التأديبية أخذًا في الاعتبار الموازنة بين عنصري الفاعلية والضمان في المجال التأديبي كذلك الموازنة بين المصلحة العامة للوظيفة والمصلحة الخاصة للموظف في مجال الجزاء التأديبي .

ورقابة القضاء على الجزاء التأديبي هي الضمانة الأخيرة للموظف إذا لم تسفعه الضمانات المقررة شرعيًا وقضائيًّا طيلة الإجراءات السابقة قبل توقيع الجزاء والطعن القضائي طيلة الإجراءات الفعالة للموظف في مواجهة السلطة التأديبية .

وقد سارت خطة البحث من خلال تقسيمه إلى ثلاثة أبواب خصصناها على النحو التالي : الباب التمهيدى تناولت فيه «صورة توقيع الجزاء فى كل من مصر والكويت» . وقد تناولت فى الباب الأول «ضمانات التحقيق والمحاكمة وأوجه الطعن فى الجزاء التأديبى فى كل من مصر والكويت» . أما الباب الثانى فقد خصصناه «للضمانات اللاحقة لتوقيع الجزاء التأديبى فى كل من مصر والكويت» ، وهى الطعن الإدارى والطعن القضائى على الجزاء التأديبى .



٢-٥ باللغة الأجنبية (Abstract)

( Key Words : )

Thes study showed us that the disciplinary system is indispensable part in functional system . Both Egypiton and kuwaition legislators tried to set organization of disciplinary power taking into consideration the balance between both the elemens of efficiency and security in the disciplinary field . Also, the balance between the public benefit of job and private benefit of official in the filed of disciplinary penalty .

The control of judiciary over disciplinary penalty is the last guarantee of the official when the resolved judicial and legislative guarantees during the previous proceeding couldn't help him before the penalty infliction and judicial objection during the effective procedures of the official in facing the disciplinary power .

The plan of thesis is divided into three chapters as follows :  
The preliminary chapter which deals with “the kind of penalty infliction in both Egypt and Kuwait” . The second chapter is devoted to “the pursuant guarantees to inflict the disciplinary penalty in both Egypt and Kuwait” which include the administrative objection and juridical objection on the disciplinary penalty .

جامعة القاهرة



الادارة العامة للدراسات العليا  
والبحوث

٦- أهم النتائج التطبيقية التي تم التوصل إليها :  
(لا تزيد عن سطرين لكل منها)

١-٦

صور توقيع الجزاء تحصر في ثلاثة صور : صورة النظام الرئاسي والنظام شبه القضائي والنظام القضائي .

٢-٦

إن الرقابة القضائية إذا تولاها القضاء العادى تكون أمام نظام من القضاء الموحد ، أما إذا تولاه قضاء متخصص في هذا الشأن فتكون أمام ما يسمى بالقضاء المزدوج .  
المشرع العادى فى الكويت لم يأخذ بما فوضه له الدستور وأخذ بنظام القضاء الموحد.

٣-٦

المشرع العادى فى الكويت لم يأخذ بما فوضه له الدستور وأخذ بنظام القضاء الموحد.

الطعن القضائى هو الضمانة الأساسية الفعالة للموظف فى مواجهة السلطة التأديبية .

جامعة القاهرة



الإدارة العامة للدراسات العليا  
والبحوث

٧- ما هي الجهات التي يمكن أن تستفيد من هذا البحث :  
(أذكر هذه الجهات مع شرح أهمية البحث لهذه الجهة بما لا يزيد عن أربعة سطور لكل جهة) .

- ١-٧

جامعة القاهرة (المكتبة) .

-٢-٧

جامعة الكويت (المكتبة - كمراجع قانوني)

-٣-٧

الجهات المذكورة في البحث بدولة الكويت .

-٤-٧

أعضاء السلك الدبلوماسي .

لا

نعم

٨- هل توجد علاقة قائمة بإحدى هذه الجهات : نعم  
فى حالة نعم اذكر هذه الجهات :

١-٨

- أعضاء الهيئات القضائية .

- أعضاء هيئات التدريس في الجامعات .

- جامعة القاهرة - المكتبة كمراجع .

- جامعة الكويت - المكتبة كمراجع .

- أعضاء السلك الدبلوماسي .

- ديوان المحاسبة في شأن توقيع الجزاء على موظفي الديوان وكيفية الطعن فيه .

- ديوان الموظفين في شأن توقيع الجزاء على موظفي الديوان وكيفية الطعن فيه .

٢-٨

الإدارة العامة للدراسات العليا  
والبحوث



جامعة القاهرة

٩- هل تتوافق على التعاون مع جهات مستفيدة من خلال الجامعة :

(لماذا)  لا

نعم

أ- لتطبيق البحث :

ب- لاستكمال البحث :

ج- أخرى :  ( لا تذكر ----- )

١٠ - هل تم نشر بحوث مستخرجة من الرسالة في مجلات أو مؤتمرات علمية :  
(تذكر مع جهة النشر والمكان والتاريخ)

١-١٠ لا يوجد

٢-١٠

٣-١٠

١١ - هل تم سبق التقدم لتسجيل براءات اختراع :  
(تذكر مع جهة النشر والمكان والتاريخ)  
ألا

١٢ - هل توافق على إعطاء البيانات المذكورة في هذه الاستمارة لجهات أخرى :

لا  نعم

توقيع المشرفين : توقيع الطالب :

—  
—  
—  
—

وكيل الكلية (المعهد) للدراسات العليا والبحوث : التاريخ / ٢٠٠٤